

وظيفة الجدل الماركسي

أحمد كشي

- قسم الفلسفة جامعة

الجزائر 2.-

ملخص:

تشهد الحقبة الزمنية التي نمرّ بها، من المنظور منهجية البحث العلمي، سيلا جارفا من الأدوات العلمية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية والإنسانية إلى درجة جعلت حتى المهتمين بالتراث "ماركس" (1818- 1883) Karl Marx الفكري، يصرفون نظرهم عن ما سُمي في الأدب الفلسفي المعاصر "المادية الجدلية" فادخلوا منهج "ماركس" الجدلي طي النسيان، بل قذفوه في سلة تاريخ المهملات العلمية ليفدو، في أحسن الأحوال، "شيئا" ضمن مادة أرشيف المنهجية العلمية، بدعوى أنه لم يعد يجدي نفعا ولا يغني فتيلًا؛ هذا على الأقل ما نستشفه لدى الكثير من أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، لاسيما أعلام "الماركسية التحليلية" الذين استحسنوا القضايا الإبيستيمولوجية والاجتماعية التي أثارها "ماركس" ففسعوا في تحليلها بأدوات المنطق الوضعي التحليلية، لكنهم، في ذات الوقت، استهجنوا الجدل المادي وعلنوه عقيما؛ ذلك على الرغم من أن الظروف الاجتماعية التي نعيشها مفعمة كليًا بالمتناحر والتضاد والتناقض بين أطراف المجتمع الفاعلة. وفي هذا الجو، لا نملك سوى المسألة في إمكانية النظر فيما يجري من أحداث على ضوء المنهج الجدلي. فهل يوجد متسع من المكان للجدل في قلب الصراعات المتناحرة الراهنة ؟

هذه المسألة ظهر لنا إثارة إمكان توظيف المنهج الجدلي من خلال أحد روافده المشخص في قانون تداخل الأضداد.

ثبتت الاكتشافات العلمية وحدة الكون المنظم (الكوسموس) المادية كما أكدت تلازم الحركة للمادة، على أساس أن المادة والحركة وجهان مختلفان لجوهر واحد، من منطلق قابليتهما للتحوّل من شكل لآخر بل من نوع لآخر.

والحال تلك، يفتدو كل موجود طبيعي قابلا للتحوّل والتغيّر تغيّرا متناميا، مما يؤكّد سيرورة الصيرورة التي أشار إليها "هيجل" (1770 - 1831) Hegel، قبل أن تترجمها الأبحاث العلمية وتجعلها واقعا ملموسا بواسطة التجارب الحسية الموضوعية، تلقّفها "ماركس" ليبني على أساسها منهجا عمليا مفتوحا متجدّدا على الدوام كشف بمقتضاه عن طبيعة العالم المركّبة تركيبا كليا متطورا باستمرار تحكم حركته المتنامية قوانين يتعيّن ادراكها حتى تتيسر عملية استكناه آليات الصيرورة الطبيعية والإجتماعية.

و على هذا الأساس، يتخذ الجدل الماركسي شكلا إجرائيا يلقي أضوائه على الوقائع الإجتماعية والطبيعية على حد سواء للكشف عن حقيقتيهما في سيرورتيهما وسيولتاهما الطبيعيتين؛ فالجدل الماركسي: "مرتبط بالممارسة الإجتماعية التي تُبدّد التقابل المزعوم بين الإتجاهين المادي والروحي".⁽¹⁾ وإذا عرفنا فضلا عن ذلك أن الظواهر الإجتماعية والإنسانية لا تعرف الثبات ولا الإستقرار، من منطلق أنها في حركة دائمة متواصلة غير منقطعة، فإن ذلك يؤدي إلى ضرورة النظر فيها في سيرورتها الحية الإرتقائية، ممّا يجعل كل المناهج النظرية الرتيبة الجافة الساكنة المتعالية على الوقائع الحية، عديمة الجدوى في سعيها للإهتمام إلى حقيقة الأحداث الإجتماعية والإنسانية.

و من هذا المنطلق رفض "ماركس" كل المقاربات الإيستيمولوجية السكونية الوثوقية لسبب عدم قدرتها على استنطاق حقيقة أحداث حية، فاستمالتة حيوية المنهج الهيجلي ولو خالفه بناء على اعتبارات محدّدة التي يكشف "فريدريش أنغلز" Friedrich Engels عن جانب منها إذ يقول: "إن النقص الذي لزم قوانين هيجل الجدلية يتمثل في كونه فرضها من الأعلى على الطبيعة والتاريخ واعتبرها قوانينا للفكر في صلبها في الوقت الذي كان عليه أن يربطها بالواقع الطبيعي والإجتماعي".⁽²⁾ ذلك لأن: الجدل في حقيقته هو علم بالقوانين العامة التي تحكم وتضبط حركة الطبيعة والفكر والحياة الإنسانية في شموليتها.⁽³⁾

هذا، يقوم الجدل الماركسي على ثلاثة قوانين أساسية هي: قانون تداخل الأضداد - قانون التغيّرات الكمية إلى تغيّرات الكيفية، ومن الكيف إلى الكم وقانون نفي النفي.

أما القانون الأول، فهو يكشف عن مصادر التطور وقواه المحركة، في حين أن القانون الثاني يمثل أداة تفسير كيفية التبدل الثوري الذي يعتري الأشياء والظواهر من خلال قفزات تحدث تحولاً مستمراً للتغيرات الكمية الملازمة للأشياء إلى تغيرات كيفية جذرية؛ بينما يكون قانون نفي النفي أساساً للطابع الحلزوني الدائب للتطور.

و في تقديرنا، يتخذ القانون المذكور في المقام الأول، مكانة خاصة بالنظر إلى ما يفترض من ضرورة اللجوء إلى المنهج الجدلي تبعاً للمسلمة التي مؤداها "طبيعة الموضوع تفرض طبيعة المنهج"؛ على أساس النظر إلى الظواهر الطبيعية والاجتماعية على أنها "وحدات" مركبة من وحدات أخرى متنافرة، تلك الوحدات التي يدعوها "نيكولاي هارتمان" (1882-1950) N. Hartmann "مركب المركبات" والتي لا يمكن الإهتمام إلى حقيقتها إلا باعتماد المنهج الجدلي وسيلة. وعليه، نستهل عملية تنقيب الجدل الماركسي بذات القانون.

قانون تداخل الأضداد (La loi de l'interpénétration des contraires).

وهو القانون الذي نعرض تفاصيله على النحو الآتي :

1. **وحدة الأضداد:** إن المتضادات هي القوى التي تتنافر في الشيء الواحد على نحو ينفي بعضه البعض الآخر، وفي نفس الوقت يفترض بعضه وجود بعضه الآخر بحيث تكون العلاقة المتبادلة بين العناصر التي تشكل عنصراً واحداً بمثابة "وحدة المتضادات" وبصفتها تلك، نعثر عليها في كل الظواهر وفي كل البنى الفيزيائية الجامدة والعضوية الحية. وهذا التصور لأشكال فاعلية قانون وحدة صراع المتضادات هو الذي قصده "فلاديمير إيتش لينين" وعثر عليه:

- "في الرياضيات: الموجب (+) والسالب (-)، حساب التفاضل والتكامل.
- في الميكانيك: الفعل ورد الفعل.
- في الفيزياء: الكهرباء الموجبة والكهرباء السالبة
- في الكيمياء: توحد وانفصال الذرات.
- في العلوم الاجتماعية: صراع الطبقات.

إن تماثل الأضداد (ولعله من الأصح أن نقول "وحدت"ها، على الرغم من أن تميز كلمتي تماثل (هوية) ووحدة، ليس ذا شأن كبير، بمعنى ما، كلاهما صحيح)، هو التعرف على (إكتشاف) الإتجاهات المتناقضة والمتبادلة في كل ظواهر وعمليات

الطبيعة بما فيها الروح والمجتمع. هو التناقض الذي يمكننا من معرفة سيرورات العالم في "حركاتها الذاتية" وفي نموها التلقائي وفي مجراها الحي، هو معرفتها من حيث هي وحدة الأضداد.⁽⁴⁾

و بالفعل، نستطيع إدراك وحدة صراع الأضداد في كل البنى على إحتلاف أنواعها وفي كل الظواهر الطبيعية الجامدة والحية وفي كل الظواهر الإجتماعية:

في مركز الذرة توجد نواة التي تحمل شحنة موجبة وحولها إلكترونات أو عدة إلكترونات تحمل شحنة سالبة؛ كما أن العمليات الكيميائية في لبها هي وحدة التضاد بين إتحاد الذرات وانقسامها.

و توجد المتضادات في الأجسام العضوية على شكل عمليتي التمثيل والإحتراق المتضادتين. كما نلمس وحدة الأضداد في البنى الحية في الوراثة والتكيف.

و نلمس المتضادات على مستوى البنى النفسية في عمليتي الإثارة والكبت.

ونلمس المتضادات على المستوى الإجتماعي في الدولة من حيث هي مؤسسة (وحدة) قانونية وإدارية وسياسية مركبة، تشمل فئات متضادة على النحو العبيد والرقيق والأسياء والتبلاء والبورجوازية والبروليتاريا... إلخ.

و نعثر على المتضادات حتى في آليات البحث العلمي المنهجية، كما هي الحال في الطرائق المتضادة - لكنها تبقى مرتبطة ببعضها البعض - التي يستخدمها الباحثون في أداء أعمالهم مثل الإستدلالات الإستنباطية والإستدلالات الإستقرائية الموظفة في علم المنطق وفي الرياضيات التي تقوم، أكثر من غيرها على ما يسمى "إنسجام الفكر مع ذاته" المؤسس على مبدأ "عدم التناقض"؛ ومع ذلك يلفت "فريدريش أنغلز" Friedrich Engels إنتباهنا إلى ما يلي:

"...من التناقض أن نقول بأن جذر (أ) يتعين في أسه، ومع ذلك فإن (أ) ونصف= جذر التربيعي ل(أ). من التناقض أن نعتبر مكمناً مربع شيئاً ما في مقدار سالب، على أساس أن إذا ضربنا أيّ مقدار سالب في نفسه، فسنحصل على مربع موجب. وبالتالي لا يقدو جذر(- 1) التربيعي فكرة متناقضة فحسب، بل هي دلالة على "اللامعنى" الواقعي والحقيقي والجدير بالذكر أن جذر(- 1) نتيجة ضرورية لعمليات الرياضية الدقيقة. وأكثر من هذا، تصوّروا كيف يكون حال الرياضيات لو مُنِع في إجراء عملياتها استخدام جذر(- 1)."⁽⁵⁾

لا تقتصر المتضادات في الرياضيات على مستوى بعض مفاهيمها الأساسية، كما بين لنا ذلك فريدريش أنغلز من خلال نصّه السابق، بل تتعدّها إلى قلب أدواتها الذي يتمثل في طبيعة إستدلالاتها؛ من منطلق أن الرياضيات في صلبها هي علم الإستدلال؛ علما أن الإستدلال الرياضي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما: الإستدلال التحليلي والإستدلال التركيبي. أما الإستدلال الإستنباطي (التحليلي)، فهو في أبسط أشكاله، المتمثل في حركة الفكر الذي ينتقل من قضايا أو قضيتين عامة (كلية) إلى قضية أخرى، تلزم عن الأولى بمقتضى قوانين اللزوم وتسمى نتيجة. ويتخذ الإستدلال الإستنباطي في الرياضيات صورتين: الإستدلال التحليلي المباشر والإستدلال التحليلي غير المباشر. أما الإستدلال التحليلي المباشر، فإنه يتمثل في إنتقال الفكر من قضايا كلية إلى قضية كلية، تلزم عن الأولى بمقتضى قوانين اللزوم الرياضية وتسمى نتيجة. وأما الإستدلال التحليلي غير المباشر، فإن الفكر ينتقل فيه من نفي القضية التي نريد إثباتها، ثم نحول ذات النفي إلى المستحيل (السخيف)، مما يؤدي إلى نفي النفي وبالتالي إثباتها؛ ونذكر من ضروب هذا النمط الإستدلالي في الرياضيات، البرهان بالمثال المضاد والبرهان بعكس النقيض. وأما صورة الإستدلال الرياضي التركيبية، فإنها تحدّد في الإستقراء الرياضي أو الإستقراء التام الذي يتشخص في البرهان التريدي أو البرهان بالتراجع الذي ينتقل الفكر فيه من مقدمات جزئية إلى نتيجة كلية وعامة تلزم عن الأولى بمقتضى قوانين اللزوم في الرياضيات وتسمى نتيجة. وهكذا، يكون الإستدلال الإستنباطي تنازليا والإستدلال الإستقراء تصاعديا. فضلا عن ذلك، يمكن أن نعثر على "وحدة المتضادات" في نوع واحد من الإستدلال مثل ما هو الأمر في البرهان بالرد إلى السخيف، والبرهان بالمثال المضاد، والبرهان بعكس النقيض... إلخ.

ونعثر على التضاد في الأدوات المنهجية التي يستخدمها الباحثون في العلوم التجريبية في عمليتي التفكيك والبناء، التحليل والتركيب.

ومما سبق يتضح أن وحدة المتضادات الجدلية ملازمة لكل الأشياء والظواهر في الكون المنظم، ولها طابع شامل وعام. وتجدر الإشارة إلى أن المتضادات في وحدتها لا ينفي بعضه البعض الآخر فحسب، بل فضلا عن ذلك، يفترض وجود البعض وجو الآخر، على نحو لا يُعقل وجود البعض في غياب وجود الآخر. تلك، هي التي يسميها ماركس وأنغلز "وحدة الأضداد".

2. صراع الأضداد:

لكن، إذا كانت البنى الفيزيائية والعضوية والظواهر الطبيعية والاجتماعية في حقيقتها، عبارة عن "وحدات" تتكوّن من عناصر متضادة، فإن من البديهي والطبيعي أن تتسلل إلى أذهاننا المسألة التالية: هل تتعايش أجزاء الوحدة المتضادة على نحو منسجم وبالتالي تتعايش سلميا أو أنها تتصارع وتتناحر؟ عن هذا التساؤل، يجيب "فريدريش أنغلز" بكلامه ما نصّه:

"...و هكذا يتضح أن في الحياة صراع دائم لا ينقطع على نحو بمجرد أن يزول عنها التناقض، تنتهي الحياة فتحلّ الموت محلها."⁽⁶⁾

وبالفعل، يدلّ الواقع على ان العناصر المتضادة لا يمكن أن تتعايش سلميا في البنية الواحدة بحكم طبيعتها المتنافرة والمتابذة، وبصفتها تلك، يفترض دائما وجود صراع فيما بينها. وصراع المتضادات لا يقلّ من شأن أهمية وحدتها، بل هو الضامن لوجودها في بنية واحدة، أي أن لكي تدخل المتضادات في صراع فيما بينها « يجب أن تتواجد في بنية واحدة على وجه التحديد، بحيث يكون ذات الصراع منبعا لكل أشكال النمو والتطور الذي يصيب مختلف البنى والظواهر على نحو بنية طبيعية وبنية عضوية وبنية نفسية واجتماعية على شاكلة أسرة ومؤسسة إدارية ودولة...إلخ.

يتشخّص الصراع بين المتضادات على مستوى المادة الجامدة في تفاعل القوى المتضادة المتمثلة في عمليتي الجذب والدفع الجاذبية والكهربائية والنوية التي تسببت في وجود نواة الذرة والذرات والجزئيات.

أما على مستوى المادة الحية، فيتمثل صراع الأضداد في العمليتين: التمثيل والإحتراق. ففي الجسم الفتى، يتغلّب التمثيل، على الإحتراق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نموه وتطوره؛ في حين أن إذا تغلّب الإحتراق على التمثيل، فيلزم عن الحال طبيعيا شيخوخة الجسم فيتلاشى ويتناثر ليندثر في النهاية.

و يتمثل صراع الأضداد على المستوى الاجتماعي فيما أسماه ماركس ومن حذا حذوه، الصراع الطبقي، إذ يقول كاتب "رأس المال" في هذا المضمار ما يلي:

" إن البروليتاريا والثورة نقيضان. والحال تلك، يشكلان كلا. وهما الإثنان من تشكيلات الملكية الخاصة. والقضية هي معرفة الدور الذي يؤديه كل منهما في هذا التناقض؛ إذ لا يكفي أن نقول بأنهما وجهان لكل واحد. إن الملكية الخاصة،

بوصفها ملكية خاصة، وبوصفها ثروة مجبرة على إدامة وجودها الخاص، وبالتالي أيضا إدامة وجود نقيضها "البروليتاريا". والملكية الخاصة التي لاقت رضاها في ذاتها، تؤلف الجانب الإيجابي من التناقض.

أما البروليتاريا، فإنه بعكس ذلك، مجبر بوصفه بروليتاريا على أن يزيل نفسه وفي ذات الوقت أن يزيل نقيضه الذي يلازمه والذي جعله بصفته بروليتاريا (الملكية الخاصة). والبروليتاريا هو الجانب السلبي من التناقض، القلق في قلب التناقض، الملكية الخاصة المنحلة والسائرة نحو الانحلال الذاتي.

إن الطبقة المالكة وطبقة البروليتاريا وجهان للسيرورة التي بمقتضاها يقترب الإنسان عن ذاته ليقع على أثره في الإستلاب. إلا أن الأولى تجد نفسها مرتاحة لوضع إنسيبتها المفترية، إذ أنها تلاقي فيه تثبيتا بحيث تعيش وضعية إستلاب ذاتيتها على أنها منبعا لقوتها فتملك فيها مظهرا زائفا للوجود الإنساني.

أما الثانية، على عكس الأولى، فإنها تشعر بذاتها المتداعية للإضمحلال والتلاشي في إطار وضعية إغترابها والتي تتكشف من خلالها على نحو هيّن وهشّ، فتتقاطع في وجودها مع الشروط التي ترى فيها عجزها فتدرك واقع الحياة اللإنسانية. والحال تلك، تجد نفسها، على حد تعبير هيجل، في خزي وفي تمردّ ضد الحزي، التمردّ الذي يدفع بها إليه بالضرورة التناقض الذي يجعل طبيعتها الإنسانية تتعارض مع وضعها في الحياة، الذي يشكلّ الرفض الصريح والقاطع والكامل لهذه الطبيعة.

في قلب هذا التناقض، يشكل أصحاب الملكية الخاصة الطرف المحافظ في حين يكون البروليتاريا الطرف الهدّام على نحو ينبعث من الأول الفعل الذي يحافظ على التناقض، بينما ينبعث من الثاني الفعل الذي يسعى في القضاء عليه.⁽⁷⁾

وعلى أساس ما تقدم، يبدو واضحا أن كل الظواهر الطبيعية والاجتماعية والنفسية، تحمل في طياتها عناصر متضادة ومتاحرة على المستوى البنية الواحدة التي تدخل عناصرها المكوّنة في صراع فيما بينها، وينكشف ذات الصراع على شكل يمثل الجوهر الداخلي الذي يحدث عملية التطور الإرتقائية.

3. نوعا التضاد:

هذا، نجد الإشارة إلى أن صراع المتضادات يتخذ أشكالا مختلفة ومتنوعة، يمكن تلخيصها في نوعين أساسيين هما:

أ. التضاد الداخلي: وهو الذي يتمثل في عملية التفاعل التناحري التي تحدث بين العناصر التي تكون بنية واحدة سواء أن كان ذلك على مستوى الظواهر الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية وعلى مستوى الظواهر الاجتماعية والإقتصادية والسياسية. ونستشف صراع المكونات الجزئية الداخلي في بنية إجتماعية وإقتصادية واحدة، مثل بنية النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يتصوره ماركس على نحو "يحمل في طياته بذور فنائه"؛ من منطلق أنه كان يرى في تناقضات المنظومة البورجوازية الداخلية، أسبابا موضوعية كفيلة بالتدمير أسلوب الإنتاج الرأسمالي، على أساس أن ذات التناقضات، وربما بأقل حدة، قوّضت النظامين السابقين (العبودي والإقطاعي). وفي هذا المعنى كتب ماركس ما نصّه:

"عندما بلغت وسائل الإنتاج درجة معيّنة من التطور والتبادل، ظهرت علاقات الإنتاج الإقطاعية غير قادرة على احتواء الدرجة التي وصلت إليها القوى المنتجة، فكان نتيجة ذلك، أنه عوض أن توسع علاقات الإنتاج الإقطاعية دائرة الإنتاج، ذهبت، بحكم طبيعتها، في اتجاه الذي عكّر صفو نمو القوى المنتجة، وهو الأمر الذي أدى إلى تكيلها لتغدو بذلك حاجزا يعيق توسيع آفاق فاعليتها، والحال تلك، بات لزاما أن تُحطّم، وبالفعل، حُطّمت."⁽⁸⁾

المقصود من كلام ماركس هو أنه يوجد تناقض صريح بين علاقات الإنتاج الاجتماعية والقوى المنتجة، وهو تناقض الذي نستطيع أن نحدده كما يلي: إن القوى المنتجة التي تتشكل من قوة العمل (فاعلية النشاط الإنساني) بالإضافة إلى وسائل الإنتاج (جملة الآلات المستخدمة في عملية العمل تُضاف إليها الهياكل أي المصانع، ومادة العمل التي قد تتعيّن في الصناعة وقد تتعيّن في الأرض عندما يتعلق الأمر بالعمل الفلاحي) تتطور بشكل دائم ومستمر، والسبب في ذلك راجع إلى أن قوة العمل تتطور وتتقدم بشكل حتمي، على أساس أن الإنسان الذي يحدث تغييرات على شكل الطبيعة وينمي مجال استثمارها بواسطة نشاطه، يُحدث في ذات الوقت، تغييرات في بنيته وفي ملكاته وقدراته، فينميها ويحدّقها ويهذبها على نحو تنتقل من مستوى إلى مستوى آخر وأرقى.

وبما أن قوة العمل محكوم عليها بالتطور والتقدم، وهي التي تصنع أدوات العمل (الآلات) هذا من جهة، وهي أيضا التي تتحكم في مادة العمل (الهياكل والصناعة والأرض) من جهة أخرى، فإن ذلك يستلزم بالضرورة المنطقية تطور وتقدم وسائل

الإنتاج بشكل مستمر. لكن، إذا كانت القوى المنتجة تتطور بهذا الشكل الطبيعي، فإن علاقات الإنتاج تبقى ثابتة، لأنها هي التي تحدّد طبيعة أسلوب الإنتاج. ونظرا إلى أن أسلوب الإنتاج يحدّد طبيعة النظام الإقتصادي، فإن كل التغيّر الذي يطرأ على علاقات الإنتاج ينعكس بالضرورة على النظام الإقتصادي. وبالتالي لابد أن تبقى علاقات الإنتاج ثابتة حفاظا على بقاء النظام الإقتصادي.

وهكذا تدخل علاقات الإنتاج الثابتة ثبات المنظومة الإقتصادية، في التفاض مع القوى المنتجة المتطورة بحكم طبيعتها؛ على أن يكون التناقض بينهما بمثابة المحرك الأساسي لعجلة تاريخ الأنظمة الإقتصادية وتعاقبها في الزمن. وفي هذا المعنى كتب ماركس ما يلي:

"كان تاريخ المجتمعات البشرية ولا يزال إلى يومنا هذا، مجرد تاريخ لصراع الطبقات: صراع بين الأحرار والعبيد، وبين أصحاب الخبرة والعوام، وبين الأسياد والرقيق، وبين النبلاء ومن رفقهم من العمال، وباختصار بين المسيطرين والمسيطر عليهم، من حيث هما طرفا النزاع الدائم والمستمر الذي يكون علنيا طورا وكتوما طورا آخر. وكانت نهايات تلك الصراعات تفرز دائما تحولات ثورية في الحياة الاجتماعية في كليتها الشاملة."⁽⁹⁾

وهكذا، يكون الإقتصاد العبودي قد بُني على أطلال أسلوب الإنتاج الآسيوي، كم بُني الإقتصاد الإقطاعي على تهاافت النظام العبودي ولذات الأسباب يكون النظام الإقتصادي الرأسمالي قد "خرج من أحشاء النظام الإقطاعي" على حد تعبير ماركس. ذلك لأن عندما لا تطبق علاقات الإنتاج الاجتماعية احتواء درجة تطوّر القوى المنتجة، فإنها تنفجر فتندثر وتعوّض بعلاقات إنتاج جديدة التي تحمل أسلوبا جديدا للإنتاج، مما يؤدي إلى ميلاد نظام إقتصادي جديد؛ وذلك هو الأمر الذي أراد "فريدريش لأنغلس" أن يعبر عنه بكلامه ما نصّه:

"يسود الجدول الموضوعي في الطبيعة بكل أبعادها... ولا يكشف العقل الجدلي سوى عن أثر الحركة في الطبيعة الظاهرة على تناحر الأضداد الدائم والمستمر الذي ينتهي بإحتواء أحد الضدين على الآخر في كلية جدلية، طورا، وقد ينتهي بإنتقال الضدان إلى مستوى أرقى وأعلى."⁽¹⁰⁾

وعلى أساس الصراع الطبقي، أقام ماركس حركة التاريخ الإرتقائية التي تتخذ صفة الصراعات الداخلية التي نلمسها على مستوى البنية الواحدة - كما هي الحال بالنسبة للتناقضات القائمة بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة التي نعثر عليها في النظام الإقتصادي الواحد - طورا، وقد تتخذ ذات الصراعات صفة الصراعات الخارجية.

ب. التضاد الخارجي:

أما التضاد في صورته الخارجية، فهو يتمثل في تلك العلاقة العنادية بما تفترض من التوتر، التي تربط بنية ما أو جسما أو وحدة إجتماعية أو بنية نفسية بالمحيط الطبيعي وما يتضمن من العوائق التي تعكّر صفو رغبة الإنسان في التطور والإرتقاء على مختلف الأصعدة؛ ولعل أكثر صورة تعبيرا عن وجود أشكال التضاد الخارجي بين البنى بوسطها، تتحدد وتتعيّن في سعي الإنسان الحثيث في تغيير شكل الطبيعة، محوّل إياها من شكل غير مناسب لطموحه ولا يحقق أهدافه إلى شكل يرضي رغباته وينسجم مع ميوله. وبتعبير آخر، تتجلى صورة التضاد الخارجي على شكل العلاقة المتوترة التي تربط إرادة الإنسان ورغبته في أنسنة الطبيعة، من جهة، وتمسك الطبيعة العتية بجوهرها ودفاعها عنه بأسنانها ومخالبها.

والحال تلك، تكون الصيرورة التاريخية، من المنظور الماركسي، معيّنة في حركة البنى والظواهر الطبيعية والإجتماعية الإرتقائية، والتي بواسطتها، تتطلع إلى النمو والتقدم، فتنتقل من وضعيات نوعية إلى وضعيات نوعية أخرى أكثر حدة ودقة وبالتالي تغدو الصيرورة التاريخية ثمرة تقاطع صورتَي التضاد الداخلي والخارجي والتي هي بمثابة الجوهر المؤسس لقانون وحدة وصراع الأضداد من حيث هو المفعول الذي تقوم عليه كل عمليات التطور والنمو والتحوّل؛ كما يوقّد ذات الصراع آليات الحركة، فيظهر على أنه القوة المحركة للوقائع الطبيعية والإجتماعية على الرغم الثورة التي اعترت صور التسيير بالإعتماد على التقنيات المعاصرة التي تزخر بها المنظومة البورجوازية من المعلوماتية وأشكال الاتصالات المتطورة التي تذهب في اتجاه يشوش الحدود الفاصلة بين الطبقتين المتضادتين من جراء ظهور العمل التسييري والخدمات في مختلف مستوياتها مما أدى إلى ظهور نمط جديد من العمال وهو الأمر الذي جعل الملكية تتخذ شكلا آخرّا تشخصه سلطة المال على حساب المؤسسات الإقتصادية المنتجة.

المصادر والمراجع:

- (10) George Gurvitch , **Dialectique et Sociologie**, Flammarion, Paris, 1962.
- (11) Friedrich Engels, **Dialectique de la Nature**, traduction de Emile Bottegelli, Editions Sociales, Paris 1968.
- (12) Lenine, **Cahiers Philosophiques**, Editions Sociales, 1973, Paris.
- (13) Friedrich Engels, **Anti-Duhring**, traduction de Emile Bottigelli, 3^{eme} édition, Editions Sociales, 1977, Paris.
- (14) Karl Marx, Friedrich Engels, **La sainte famille ou critique de la critique critique**, cité par N.Guterman et H.Lefebvre, Karl Marx œuvres choisies, t1, Editions Gallimard, Paris, 1963.
- (15) Karl Marx, Friedrich Engels, **Manifeste du Parti Communiste**, édition bilingue (Allemand-Français), introduction de Jean Bruhat, Editions Sociales, 1972, Paris.

الهوامش:

- (1) George Gurvitch , **Dialectique et Sociologie**, Flammarion, Paris, 1962, p 11.
- (2) Friedrich Engels, **Dialectique de la Nature**, traduction de Emile Bottegelli, Editions Sociales, Paris 1968, p 68.
- (3) Friedrich Engels, **Anti- Duhring**, traduction de Emile Bottegelli, Troisième édition, Editions Sociales, Paris 1977, p 170.
- (4) Lenine, **Cahiers Philosophiques**, Editions Sociales, 1973, Paris, p343, 344.
- (5) Friedrich Engels, **Anti-Duhring**, traduction de Emile Bottegelli, 3^{eme} édition, Editions Sociales, 1977, Paris, p 151.
- (6) Friedrich Engels, **Anti-Duhring**, traduction de Emile Bottigelli, 3^{eme} édition, Editions Sociales, 1977, Paris, p151.
- (7) Karl Marx, Friedrich Engels, **La sainte famille ou critique de la critique critique**, cité par N.Guterman et H.Lefebvre, Karl Marx œuvres choisies, t 1, Editions Gallimard, Paris, 1963, p 97,98.

- (8) Karl Marx, Friedrich Engels, **Manifeste du Parti Communiste**, édition bilingue (Allemand-Français), introduction de Jean Bruhat, Editions Sociales, 1972, Paris, p 47.
- (9) Karl Marx, Friedrich Engels, **Ibid**, p 5.
- (10) Friedrich Engels, **Dialéctique de la Nature**, traduction de Emile Bottegelli, Editions Sociales, Paris, 1968, p 213.